S/2001/571

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2001
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وهو القرار الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا أخرى حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويورد التقرير عرضا مفصّلا للتقدم الذي أحرزته البعثة منذ تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1137) ويستعرض الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة بين البعثة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٢ – ولا يزال ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، جاك بول كلاين، يتولى رئاسة البعثة. أما قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة فيتولى قيادتها المفوض فينسنت كوردروا. وبسبب الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بأفراد الشرطة في تلبية احتياجات جميع بعثات حفظ السلام، ظل القوام الفعلي للقوة أقل من العدد المأذون به والبالغ ٢ ٠٥٧ فردا؛ إذ يبلغ قوام القوة حاليا ١ ٧٩٨ فردا (انظر المرفق).

ثانيا – أنشطة البعثة

٣ – تمثل خطة البعثة الداخلية لتنفيذ الولاية الإطار الاستراتيجي الشامل (انظر الوثيقتين S/2000/529، الفقرة ٣٤، و S/PV.4154 و Corr.1، الصفحة ٦) الذي تهدف البعثة إلى إكمال ولايتها الأساسية من خلاله بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتشمل الخطة ستة برامج أساسية، تطابق العناوين الفرعية في هذا الفصل، وتشمل ٥٧ مشروعاً ومشروعاً فرعياً مفرداً. وابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أعدت كل إدارة ومنطقة بالبعثة خطة لمدة ستة أشهر بأطر زمنية ونقاط مرجعية محددة لتنفيذ خطة تنفيذ الولاية. ومن خلال هذه العملية، حققت البعثة معياراً جديداً لوحدة الهدف والديناميكية، كما أنشأت آلية تتسم بالكفاءة لإدارة الموارد الداخلية. وعقب إكمال المشاريع، قامت البعثة بإعادة توزيع مواردها على مشاريع أخرى جارية أو جديدة. ويقوم الهدف العام المتمثل في إنجاز الولاية على أساس الحفاظ على قوام قوة الشرطة الدولية عند ١ ٨٥٠ فرداً حتى تموز/يوليه ٢٠٠٢، حسب التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة (انظر الوثيقة A/55/874/Add.5).

120601 120601 01-40386 (A)

إصلاح الشرطة

٤ - يهدف البرنامج الأساسي لإصلاح الشرطة إلى كفالة استيفاء جميع موظفي إنفاذ القوانين للمعايير الدولية المتمثلة في النزاهة الشخصية والكفاءة المهنية. وتصمم المشاريع الفردية بحيث تستبعد أفراد الشرطة ممن ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم اقتصادية، أو الذين يحتلون مساكن على نحو غير شرعي، وتكفل تدريب كل ضابط شرطة تدريباً كافياً، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان.

٥ - واكتمل في أيار/مايو ٢٠٠١ تسجيل جميع أفراد الشرطة (بمن فيهم موظفو السجون الذين عينتهم وزارات العدل، وشرطة المحاكم، ودائرة الحدود الحكومية، والشرطة الجنائية المحلية. ومن بين أفراد إنفاذ القانون البالغ عددهم ٢٤ ٠٠٧ أفراد، المقيدين في سجل أفراد إنفاذ القانون في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، منح أكثر من ٩ ٣٠٠ فرد إذناً مؤقتاً لممارسة سلطات الشرطة وأصدرت لهم بطاقات هوية تابعة للبعثة. وحرم نحو ١ ٦٠٠ فرد من الإذن المؤقت، وكان ذلك في معظم الحالات بسبب تعيينهم كموظفين إداريين، بينما افتقر آخرون للمؤهلات اللازمة أو كانت لديهم سجلات إجرامية. وقد سحب الإذن من تسعة عشر ضابطاً بالشرطة بسبب سوء السلوك المهني أو انتهاك حقوق الإنسان. وما زال الباقون خاضعين لتحريات بشأن خلفياتهم. وفي المرحلة الأخيرة من هذا البرنامج، ستجري البعثة، بمساعدة منظمات أخرى، تحريات مفصلة بشأن خلفيات مديري الشرطة على المستويين العالي والمتوسط، وبشأن الضباط الذين تتطلب المعلومات الأولية عن خلفياتهم مزيداً من التحري. وسيكتمل هذا البرنامج الأساسي في أواخر عام ٢٠٠٢ عندما يكون قد تم فحص جميع مسؤولي تنفيذ القانون على نحو سليم قبل منحهم الشهادة النهائية من البعثة.

٦ - ويقدر أن ٤٠ في المائة من جميع ضباط الشرطة هم أشخاص مشردون يسكنون في عقارات تخص آخرين. وتمثل تسوية حالة سكنهم أحد المعايير اللازمة لكي تمنحهم البعثة الشهادة النهائية، وفقاً لخطة تنفيذ تشريعات الملكية في جميع أنحاء البلد. وخلال السنة الماضية، قام ١ ١٢٩ فرداً من أفراد الشرطة بتسوية حالة سكنهم. وقد "سحبت السلطة" من ثلاثة ضباط شرطة لرفضهم إخلاء مساكن يقطنونها بصورة غير قانونية، ونقلت تسعة مراكز للشرطة كانت تحتل عقارات بصورة غير قانونية. بيد أنه من الصعب بصفة خاصة التوصل إلى حلول شاملة، حيث أن ضعف المرتبات التي يتلقاها الضباط وعدم انتظامها يقيدان بصورة حادة قدرتهم على استئجار مساكن خاصة. وقد طلبت البعثة مراراً إلى مكتب الممثل السامي اتخاذ تدابير لرفع مرتبات الشرطة إلى المستوى الذي يمكن ضباط الشرطة من استئجار مساكن خاصة، والإصرار على أن يمنح أفراد الشرطة الأولوية في تخصيص مساكن بلدية بديلة. وريثما يجري هذا، يقوم الموظفون الميدانيون التابعون للبعثة بمساعدة أفراد الشرطة، في كل حالة على حدة، على استعادة ملكية عقاراتهم الخاصة، أو استحقاق الحصول على مساعدة لإعادة البناء، أو إيجاد سكن قانوني آخر.

٧ - وقد اقتربت برامج تدريب الشرطة التي تضطلع بها البعثة من نهايتها. وستختتم أربع دورات من الدورات الخمس الإجبارية (كرامة الإنسان؛ والتدريب الانتقالي؛ والتوعية بحركة المرور؛ والإدارة الأساسية) بحلول تموز/يوليه ٢٠٠١. واكتمل برنامج شرطة المجتمع في ٦٠ في المائة من الاتحاد، و ٨٨ في المائة من جمهورية صربسكا. كما اكتمل التدريب المتخصص لـ ٣ ٠٢٣ من أفراد الشرطة المحلية في مجالات المراقبة، والاستخبارات، والاستجابة للأدلة الحاسمة، والرذيلة والبغاء، والطب الشرعي، وجرائم السيارات، والجرائم الاقتصادية، والتدريب الإداري المتقدم، والوعي بالمخدرات.

وما زال التدريب المتعلق بالمواد الخطرة مستمراً. وقد تم تدريب الوحدتين المضادتين للإرهاب في الاتحاد وجمهورية صربسكا تدريبا كاملا، وستكمل وحدات الدعم البالغ عددها ٢٢ وحدة التدريب بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠١. أما تدريب وحدة الدعم التعبوي فقد اكتمل إلا في جمهورية صربسكا ومنطقة برتشكو فقط. وما زال يجري الاضطلاع بالتدريب والعمليات اللازمة لتحسين التعاون فيما بين الكيانين في مجال الشرطة.

٨ - وقد عززت البعثة قدراتها على الرصد، وعلى فرض جزاءات على أداء الشرطة المحلية، حين الاقتضاء. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، أصدرت البعثة سياسة جديدة تشمل آليتين، هما: (أ) "تقارير الأداء"، التي تسجل الأعمال الصغيرة المتعلقة بالأداء غير السليم التي يمكن أن تعالج من خلال التدريب أو أنشطة الدعم الأخرى؛ (ب) "تقارير عدم الامتثال"، التي تسجل حالات التهاون الخطير في أداء الواجب أو انتهاكات القانون وتفرض على مسؤولي الشرطة اتخاذ تدابير تأديبية داخلية وإخضاع الضابط المعني لفحص مكثف من قبل قوة الشرطة الدولية. و "تسحب سلطة" الضباط الذين يصدر بشأنهم أكثر من تقرير واحد بعدم الامتثال تلقائياً. ويجري مفوض قوة الشرطة الدولية استعراضاً لجميع الحالات التي صدرت بشأنها من قبل تقارير بعدم الامتثال بغية اتخاذ إجراءات إزاء أولئك الضباط الذين لديهم سوابق تتعلق بعرقلة العدالة أو الانتهاكات.

٩ - ويمثل تطبيق هذه الآليات، مصحوبة باتخاذ إجراءات فورية من جانب مكتب الممثل السامي إزاء مسؤولي الشرطة الذين لا يخضعون لسلطة البعثة (مثل الوزراء والموظفين الإداريين)، أدوات أساسية لتحسين أداء الشرطة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، "سحبت سلطات" رئيس الشرطة والمحقق الجنائي الأول في براتوناتش وتلقى العديد من أفراد الشرطة تقارير بعدم الامتثال بعد الإخفاق عدة مرات في الاستجابة بصورة كافية لجرائم خطيرة ارتكبت ضد البوشناق العائدين. وعقب العنف الذي ارتكبته الغوغاء في موستار وغرودي خلال تفتيش لمصرف هيرتزغوفاكا في ٦ نيسان/أبريل، "سحبت سلطات" ستة من رؤساء الشرطة لتوقيعهم بياناً ينكر سلطة الاتحاد. وأقال الممثل السامي في نهاية المطاف وزير داخلية كرواتيا وثلاثة من كبار المسؤولين الإداريين. وأدى إخفاق الشرطة في حفظ النظام العام خلال احتفالين بوضع حجري الأساس لمسجدين جديدين في تريبينيي وبانيا لوكا في مطلع أيار/مايو إلى إقالة رئيس مركز الأمن العام في تريبينيي وإصدار تقرير بعدم الامتثال لرئيس التحقيق الجنائي بالمدينة. وفي بانيا لوكا، أوقف خمسة ضباط شرطة عن العمل، وقبلت الحكومة استقالتي وزير الداخلية ورئيس مركز الأمن العام وقامت، للأسف، بفصل نائب وزير الداخلية المتفاني الذي لولا تدخله لكانت الترتيبات الأمنية أقل فعالية مما هي عليه بكثير. وتقوم البعثة برصد التحقيقات التي تجريها الشرطة المحلية للتحضير للمحاكمات الجنائية لمرتكبي أعمال العنف، ولا سيما أنه يتوقع توجيه تهم خطيرة بعد وفاة أحد البوشناق بصورة مأساوية نتيجة لإصابة تعرض لها أثناء المظاهرة العنيفة التي حدثت في بانيا لوكا.

١٠ - وفي جميع حالات العنف الذي ترتكبه الغوغاء، كان من الواضح أن ثمة حاجة لوجود وحدات دعم للشرطة ذات تدريب وقيادة جيدتين. وخلال الأشهر الثمانية الماضية، قامت البعثة بدور رائد في إنشاء وحدات الدعم هذه وتدريبها، ولكن لا بد من توفير المعدات والمركبات لجعلها فعالة وموجودة في جميع المواقع. وبصفة أعم، ستستخدم البعثة الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك المساعدة في إعداد الخطط الأمنية والرصد الوثيق لتنفيذها، والإشراف على متابعة التحقيق في الحوادث، واتخاذ تدابير ضد أفراد الشرطة غير المتعاونين، من أجل مواجهة الجرائم ذات الدوافع العرقية

والجرائم المتعلقة بالعودة، التي يتوقع أن تزيد خلال فصل الصيف مع توقع زيادة أعداد العائدين من الأقليات.

١١ - وفي نيسان/أبريل، أوضح التحكيم المتعلق بخط الحدود الفاصلة بين الكيانين في ضاحية دوبرينيا بسراييفو الآثار الإيجابية التي تترتب على قيام الشرطة بأعمال استباقية في الظروف التي تتسم بالحساسية. فنتيجة لهذا التحكيم، وضعت عدة مجمعات للشقق التي كان يسكنها صرب بوسنيون، والتي كانت منذ نهاية الحرب جزءاً من جمهورية صربسكا، تحت إدارة الاتحاد. وأدى التخطيط الأمني الشامل الذي قامت به البعثة والشرطة التابعة للمقاطعات في الجانب الاتحادي ومركز الأمن العام المعني في جمهورية صربسكا، إلى جانب التعاون الوثيق مع قوة تحقيق الاستقرار، إلى تسليم المسؤوليات بصورة سلسة رغم تظاهر الصرب البوسنيين وإصدار بيانات قوية بعدم الرضا من قبل قادة جمهورية صربسكا.

١٢ - ومن شأن أي تقييم موضوعي لأداء الشرطة خلال الأشهر الستة الماضية أن يخلص إلى أن التخطيط والتنسيق الأمنيين قد تحسنا، حسبما اتضح من خلال قرار التحكيم الحساس في دوبرينيا. بيد أن التحقيق في حوادث العنف المتعلقة بالعائدين لا يزال في أحيان كثيرة بطيئاً وغير كاف، ولا سيما في شرق جمهورية صربسكا، وتتسم القدرة التشغيلية والإرادة السياسية بقصور حاد عند التعامل مع مظاهرات العنف، مثل أحداث الشغب التي وقعت في موستار وبانيا لوكا وتريبينيي. وفي ظل احتمال حلول "صيف حار" نتيجة للأعمال الإجرامية التي ترتكبها عناصر متطرفة تعارض زيادة أعداد العائدين من الأقليات وإعادة تشييد المواقع الدينية التاريخية، يشارك ممثلي الخاص في حوار مكثف مع الزعماء السياسيين والدينيين وزعماء المجتمع ومسؤولي الشرطة سعياً لتحسين التعاون المتبادل معهم بصورة كبيرة، بوصف ذلك من العناصر الأساسية لتحسين أداء الشرطة.

١٣ - بيد أنه توجد ثلاث مشاكل متأصلة تعوق أداء الشرطة بصورة خطيرة ولكنها تقع خارج نطاق ولاية البعثة. فأولاً، من غير المعقول الاعتقاد أنه يمكن إنشاء قوة شرطة نظيفة وفعالة في حين أن معظم ضباط الشرطة، ولا سيما في جمهورية صربسكا، يتلقون أجوراً غير منتظمة ولا تكفي لاحتياجات حياتهم اليومية. وثانياً، من غير الواقعي كذلك افتراض أنهم سيتمكنون من تسوية حالة سكنهم، أو أن أعداداً كبيرة من أفراد الشرطة من الأقليات سيكونون راغبين في إعادة الانتشار عبر الخطوط بين الكيانين، في ظل مثل هذه الظروف. وثالثاً، عندما يؤدي أفراد الشرطة المحلية عملهم بكفاءة، فإن عدم وجود متابعة قضائية تتسم بالكفاءة والحياد يمثل عاملاً محبطاً لأداء الشرطة لعملها بصورة مهنية كما يمثل السبب الرئيسي الذي يجعل المتطرفين العرقيين والمجرمين المعروفين طليقي الأيدي في ارتكاب جرائم متكررة. ويفاقم جميع هذه المشاكل التدخل السياسي المستمر في أعمال الشرطة الفنية.

١٤ - وإلى أن تعالج هذه المسائل الأساسية، لن تكون الشرطة المحلية قادرة على أن تحل محل الوجود الأمني الدولي القوي والمستمر الذي يتمتع بالولاية والموظفين والمعدات اللازمة للحفاظ على الأمن الشامل وتوفير حماية خاصة للموظفين الدوليين والممتلكات الدولية. وفي الوقت الذي يتخذ فيه المجتمع الدولي إجراءات أكثر قوة ضد الهياكل غير القانونية الموازية، والجريمة المنظمة، والتطرف العرقي، من المرجح أن تزداد الحاجة للأمن بدلا من أن تضمحل. وقد أوضحت مرة أخرى الهجمات الأخيرة على الموظفين الدوليين، مثلما حدث أثناء المظاهرات العنيفة في بانيا لوكا وتريبينيي، أن أي استعراض لوجود قوة تحقيق الاستقرار أو مهمتها، ولدور القوات المتخصصة مثل "الوحدات

المتخصصة المتعددة الجنسيات" التابعة لقوة تحقيق الاستقرار، يجب أن يراعي بصورة كاملة احتياجات أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين. وقد ازدادت أكثر من ذي قبل الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين جميع الأطراف المشاركة في المسائل المتعلقة بالأمن، ولا سيما قوة تحقيق الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، اللتان تحتل مهامهما طرفين مختلفين من نفس النطاق الأمني.

إعادة تشكيل الشرطة

١٥ - يتمثل الهدف من إعادة تشكيل الشرطة في ترشيد حجم قوات الشرطة وهيكلها ومواردها بحيث تتماشى مع المعايير الدولية، وإلى كفالة أن يمثل تركيبها العرقي تركيب المجتمعات المحلية التي تخدمها. وفي سبيل التصدي لمسألة القدرة التنظيمية لمؤسسات إنفاذ القانون، تم في شباط/فبراير ٢٠٠١ البدء في مشروع يسمى "إدارة المديرين" يرمي إلى أن تخصص على نحو شامل أماكن لقوة الشرطة الدولية ضمن الإدارات الأخرى. فبموجب هذا المشروع، تخصص للمراقبين التابعين لقوة الشرطة الدولية أماكن داخل إدارات الشؤون القانونية وشؤون الموظفين والمالية والميزانية، بالإضافة إلى الإدارات المعنية بالجريمة، الأمر الذي يفسح المجال، على سبيل المثال، أمام المقارنة بين كشوف مرتبات الوزارة وسجل أفراد إنفاذ القانون، وتقييم إدارة الموارد البشرية والميزانية، وكذلك رصد إجراءات التأديب الداخلية. ويجري العمل في هذا المشروع في ثماني من مقاطعات الاتحاد، كما يجري توسيع نطاقه بحيث يشمل مراكز الأمن العام في جمهورية صربسكا. وسوف يعتمد نجاح هذا المشروع إلى حد كبير على جودة موظفي قوة الشرطة الدولية وخبرتهم.

١٦ - وما زال مشروع مفوض الشرطة الذي أعدته البعثة يمثل إحدى المبادرات المؤسسية الرئيسية، وهو يرمي إلى إنشاء دائرة للشرطة لا يخضع عملها للسياسة، وتكون بمنأى عن التدخل السياسي المباشر من جانب الوزارات، وذلك بسبب عملها تحت تسلسل قيادي واحد يرأسه "مفوض شرطة" أو "مدير شرطة" معين ذو خبرة ومقدرة فنية في مجال الشرطة. ونتيجة للتدخل والتلاعب السياسيين من جانب الأحزاب السياسية، تعين في شباط/فبراير ٢٠٠١ وقف المشروع التجريبي الذي بدأ في المقاطعة ٩ (سراييفو) ريثما تجرى تنقيحات قانون الشؤون الداخلية، حتى يمكن تنقية إجراءات الاختيار من الاعتبارات السياسية. ويجري إعداد التعديلات التشريعية اللازمة في ثلاث مقاطعات أخرى. وعلى الصعيد الاتحادي، كان من نتيجة الرسائل القوية التي وجهتها البعثة إلى وزير الداخلية، بدعم من مكتب الممثل السامي، أن تمت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ تسمية واحد من الكروات البوسنيين من ذوي الكفاءات الرفيعة ليكون المدير المؤقت لوزراة داخلية الاتحاد. بيد أن بعض القادة السياسيين البوشناق الرافضين لإمكانية أن يتولى أحد الكروات منصب مدير الشرطة أخذوا مؤخرا في تهديد موظفي قوة الشرطة الدولية، بما في ذلك المفوض، وفي السعي إلى إضعاف وإبعاد المدير المؤقت ونائب وزيره (وهو أيضا من الكروات البوسنيين) اللذين قطعا شوطا كبيرا نحو إعادة إدماج الضباط البوشناق والكروات وإعادة تنظيم الوزارة. وترى البعثة أن هذا الشكل من أشكال التدخل السياسي ومن محاولات الإرهاب أمر غير مقبول على الإطلاق، وحثت وزير الداخلية على عدم الاستسلام لهذا الضغط في نفس الوقت الذي ضاعفت فيه جهودها لإتمام مشاريع مفوض الشرطة. ومن دواعي الأسف أنه رغم الوعود العديدة من جانب السلطات، بما في ذلك رئيس الوزراء، لم يحرز أي تقدم في جمهورية صربسكا فيما يتعلق بتعيين مدير للشرطة في هذا الكيان. أما سياسة البعثة المتمثلة في إبعاد دوائر الاستخبارات التابعة للاتحاد من مباني الشرطة فقد أثمرت نتائج إيجابية، إذ اكتمل بالفعل العمل المتعلق بها

في خمس مقاطعات. ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذه السياسة تنفيذا كاملا في المقاطعات المتبقية بحلول تموز/يوليه ٢٠٠١.

١٧ - ومازالت نسبة الأقليات في قوات الشرطة المحلية منخفضة بدرجة غير مقبولة - إذ تبلغ ٥,٧ في المائة مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ٢٨ في المائة في الاتحاد و ٢,٢ في المائة مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ٢٠ في المائة في جمهورية صربسكا. كما أن تمثيل الإناث من جميع العرقيات منخفض بصورة غير مقبولة، إذ يبلغ متوسطه ٣ في المائة في كلا الكيانين، وذلك مقارنة بالمعيار الأوروبي البالغ ١٠ في المائة. وبالرغم من عدم وجود عجز في المرشحين الذين يمكن أن يشغلوا مناصب الشرطة المخصصة للأقليات، فإن العوائق الرئيسية في هذا الصدد تتمثل في انخفاض مرتبات الشرطة، ولاسيما في جمهورية صربسكا، وعدم وضع المساعدة الإسكانية ضمن ترتيب الأولويات، ونصب العوائق السياسية في بعض المناطق. وثمة حاجة ماسة إلى المساعدة الإضافية من جانب الجهات المانحة من أجل الوفاء بالأهداف المتفق عليها فيما يتعلق بتمثيل الأقليات.

١٨ - وقد شغلت تقريبا جميع المناصب الخاصة بضباط الأقليات بفضل الجهود المبذولة في إطار مشاريع البعثة لتعيين أفراد من الأقليات، التي تشمل مايلي: دخول المبتدئين في الخدمة من خلال أكاديميتي الشرطة، وإعادة النشر الطوعي للضباط الموجودين في الخدمة عبر خطوط الكيانين، وإعادة تدريب الضباط الذين كانوا موجودين في الخدمة قبل الحرب، المستعدين للعودة إلى مناطق ينتمون فيها الآن إلى إحدى الأقليات العرقية. ومنذ بدء مشروع أكاديميتي الشرطة في عام ١٩٩٩، تخرج منهما أو مازال يدرس بهما مايزيد على ٨٣٠ طالبا من الأقليات. وقد أسفرت الدورات الأربع الأولى من برنامج إعادة النشر الطوعي الذي تضطلع به البعثة عن نقل ٥٤ ضابط شرطة من الأقليات. وأتم أربعة وثلاثون من أفراد الأقليات دورات دراسية لتحديد معلومات ضباط الشرطة السابقين. وتجري الآن دورة دراسية أخرى يشترك فيها ١٤ ضابطاً من الأقليات يتدربون في بانيا لوكا. ومازال هذا النوع من التدريب يلقى اهتماما شديدا. ويتمثل الهدف في عام ٢٠٠١ في تعيين ما يتراوح بين ٧٠٠ ضابط و٧٥٠ ضابطا من الأقليات من خلال جميع البرامج المذكورة أعلاه. وستزداد القدرة على تدريب أعداد أكبر من الضباط المنتمين إلى الأقليات بمجرد الانتهاء من إعادة بناء الأكاديميتين في وقت لاحق من عام ٢٠٠١.

التعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية

١٩ - ستظل محاولة إصلاح الشرطة غير مكتملة إلى أن تنشأ مؤسسات قضائية فعالة وذات كفاءة مهنية. وقد تم في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ حل برنامج البعثة لتقييم النظام القضائي وأدمجت مهامه ضمن مهام اللجنة القضائية المستقلة التي أنشئت داخل مكتب الممثل السامي المكلف بمهمة الإصلاح القضائي في البوسنة والهرسك. واحتفظت البعثة بوحدة استشارية صغيرة للعدالة الجنائية تتعاون بشكل جيد مع اللجنة القضائية المستقلة من خلال توفير المعلومات المتعلقة بمدى ملاءمة القضاة والمدعين العامين الموجودين في الخدمة، كما تتعاون معها فيما يتصل بتخطيط التدريب الخاص بالشرطة من أجل تنفيذ الإصلاحات المقبلة لمدونة الإجراءات الجنائية.

٢٠ - وتتمثل المهمة الرئيسية للوحدة الاستشارية في دعم قوة الشرطة الدولية عن طريق إسداء المشورة إليها فيما يتصل بالإجراءات الجنائية وعملية إقامة العدالة الجنائية؛ وكذلك فيما يتعلق بهيكل الجهاز القضائي وطريقة عمله؛ والعمل كوصلة همز بين قوة الشرطة الدولية والمسؤولين القضائيين والمحاكم؛ وتشجيع التعاون بين الشرطة والمدعين العامين والمحاكم. ويهدف أحد المشاريع الرئيسية إلى تحسين نوعية التقارير الجنائية التي تعدها الشرطة عن طريق الاستعانة

بمجموعة منتقاة من المدعين العامين لتدريب ضباط الشرطة المحليين الرئيسيين، عملا بالمبدأ التوجيهي القائل بأن وجود قوة للشرطة تدير التحقيقات بصورة سليمة وترفع إلى الجهاز القضائي تقارير جنائية تتسم بالطابع الفني أمر يشجع على الشفافية، ومن ثم، يُحول الضغط إلى القضاة والمدعين العامين الذين يميلون إلى إرجاء القضايا الحساسة أو تقويضها وتعطيل سيادة القانون. وقد قوبل هذا المشروع بترحيب وحماس من جانب السلطات في جمهورية صربسكا وفي العديد من المقاطعات. فإيجاد تعاضد إيجابي بين أعمال الشرطة المحلية والمحاكم المحلية أمر أساسي للحد من انتشار المزيد من أعمال العنف. وفي المناطق الواقعة في شرق جمهورية صربسكا التي تشهد معدلات مرتفعة من الحوادث التي لم يبت فيها والتي تتصل بالأفراد العائدين توجه أولوية خاصة لإرساء التعاون الجيد بين الهيئات المحلية لإنفاذ القانون والجهاز القضائي المحلي.

٢١ - ويجري أخيرا إحراز بعض التقدم، ولو أنه بطيء نوعا ما، في إنشاء دائرة لشرطة المحاكم تكون بمثابة قوة شرطة اتحادية متعددة الأعراق. وتعمل شرطة المحاكم على نحو ناجح في نطاق ولاية المحكمة العليا وفي ثلاثة مقاطعات أسهم فيها بالفعل وجود هذه الشرطة في زيادة حالات إجلاء شاغلي المساكن بصورة غير مشروعة. إضافة إلى ذلك، بدأت عملية التوظيف والاختيار في المقاطعة ٧ (الهرسك-نيريتفا)، وبدأ في مقاطعة برتشكو تنفيذ الخطط الموضوعة لإسناد مهام شرطة المحاكم للشرطة المحلية. ويُلتمس حل مماثل في جمهورية صربسكا، حيث لا توجد أحكام قانونية تنص على إقامة شرطة قضائية منفصلة، وحيث يمكن أن يلقي برنامج من هذا القبيل عبئا ماليا إضافيا على حكومتها التي تعاني فعلاً من ضائقة مالية. ويشمل إعداد مشروع شرطة المحاكم توفير آليات لحماية القضاة والشهود والأدلة في القضايا البارزة. ولهذه الضمانات أهميتها، خاصة في ظل استمرار النجاح في الاضطلاع بعمليات الشرطة الرامية إلى مكافحة الجريمة والفساد وفي المحاكمة عليهما، وفي ظل شروع المحاكم الوطنية في إجراء المحاكمات المتعلقة بقضايا جرائم الحرب، كما في موستار.

التعاون بين دائرة الحدود الحكومية وقوة الشرطة المشتركة

٢٢ - أحرزت دائرة الحدود الحكومية تقدما ملموسا نحو التحول إلى مؤسسة متعددة الأعراق قادرة على البقاء تعمل على صعيد الدولة من أجل إنفاذ القوانين، وتؤكد سيادة الدولة وهويتها، وتحد من الهجرة والاتجار غير المشروعين، وتساهم في تحسين تحصيل الإيرادات من خلال تدابير مكافحة التهريب. وبعد أن كان للدائرة في بادئ الأمر ٣٧٦ موظفا موزعين على أربع نقاط لعبور الحدود في عام ٢٠٠٠، أصبحت الآن تضم ما يزيد على ١ ١٨٠ موظفا (٣٩ في المائة منهم من البوشناق، و٣١ في المائة من الصرب، و٣٠ في المائة من الكروات؛ وتبلغ نسبة الإناث في صفوفهم ٨ في المائة) موزعين على امتداد ٦٢ في المائة من الحدود البالغ طولها ١ ٦٦٦ كيلومترا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، نشرت إعلانات عن وظائف ترمي إلى الوصول بوحدات المرحلة الأولى إلى القوام المحدد لها، وتعيين الموظفين اللازمين للوحدات الإضافية المقرر نشرها بحلول تموز/يوليه.

٢٣ - وفي مطلع عام ٢٠٠١، بلغت الفجوة في التمويل اللازم لتنفيذ خطة الدائرة للنشر هذا العام نحو ٤٦ مليون ماركا قابلة للتداول (أي نحو ٢٣ مليون دولار. ولسد هذه الفجوة، حصلت البعثة على موافقة مكتب الممثل السامي على إعادة موازنة ميزانية الدولة من أجل اعتماد مبلغ إضافي للدائرة قدره ١٠ ملايين ماركا قابلة للتداول (أي نحو ٥ ملايين دولار). وقامت البعثة، بالتعاون مع مديري الدائرة، باستعراض احتياجات الدائرة من الموظفين ومرتباتهم

وبدلاتهم وتخفيضها، الأمر الذي أسفر عن وفورات قدرها ١٠ ملايين ماركا قابلة للتداول (أي نحو ٥ ملايين دولار) في السنة. وقد وجهت رسائل أتت بثمار ناجحة إلى الجهات المانحة الثنائية والإقليمية، بما في ذلك ألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الأوروبية، التي وافقت بسخاء على توفير الدعم فيما يتصل بالتدريب والمعدات والميزانية. ومن الأمور التي تلقى الترحيب أيضا مبادرة الاتحاد الأوروبي التي أعلن عنها مؤخرا والتي ترمي إلى مساعدة البوسنة والهرسك في مكافحة الهجرة غير المشروعة عن طريق توفير الخبراء الفنيين اللازمين.

٢٤ - ويتزايد عدد المهربين الذين تقوم وحدات دائرة الحدود باعتقالهم وعدد السلع المهربة التي تقوم بمصادرتها، بما في ذلك المخدرات والسجائر، بيد أن نقص الموارد المادية يحول دون ممارسة هذه الوحدات لعملها بفعالية كاملة. فعلى سبيل المثال، يتعين على الوحدة القائمة في تريبينيي (التي شهدت ٩٠ في المائة من عمليات مصادرة الشاحنات غير المشروعة في عام ٢٠٠٠) مراقبة مسافة من الحدود طولها ١٩٠ كيلومترا بقوة قوامها ١١٠ ضباط لا يوجد لديهم سوى ثلاث مركبات وستة أجهزة للاسلكي ويتعين عليهم في الوقت ذاته أن يتقاسموا المسدسات. وإذا كان للدائرة أن تحقق الفعالية في حماية حدود الدولة ومكافحة الهجرة غير المشروعة والتهريب والجريمة المنظمة ومقترفي هذه الأنشطة الإجرامية المسلحين تسليحا جيدا، فمن المطلوب تزويدها بدعم إضافي، ولاسيما فيما يتعلق بالمرتبات والمعدات. وفي عام ٢٠٠١ يبلغ العجز المتعلق بالمرتبات وتكاليف التشغيل ٥،٤ ملايين ماركا قابلة للتداول (أي نحو ٢,٧ مليون دولار) أما العجز المتعلق بالمعدات فيبلغ ٦ ملايين ماركا قابلة للتداول (أي نحو ٣ ملايين دولار). ومن المنتظر أن يبلغ العجز في عام ٢٠٠٢ نحو ٣٥ مليون ماركا قابلة للتداول (أي نحو ١٧,٥ مليون دولار).

٢٥ - وقد أبرز إنشاء دائرة الحدود الحكومية خطورة مسألة الهجرة غير المشروعة التي تقصد وجهات أوروبية. فوفقا للأرقام المستكملة، لم يغادر مطاري سراييفو وتوزلا من بين الوافدين إليهما في أثناء عام ٢٠٠٠ من مواطني ١٢ بلدا محددا، والبالغ عددهم ١٥٩ ٣٥ شخصا، سوى ٦٠٣ ٦ من الأشخاص، مما يترك ٥٥٦ ٢٨ شخصا لا يعرف مكانهم (منهم ٧٨٣ ٢٦ أتوا من بلدين اثنين فقط). ولا تشمل هذه الأرقام حالات الدخول غير المشروع عن طريق البر أو الأشخاص الذين حاولوا الدخول بطريقة غير مشروعة البالغ عددهم ٣٦١ ٥ شخصا الذين أعادتهم كرواتيا إلى البوسنة والهرسك. وتشير التقديرات إلى أن هذه الأرقام لا تمثل في الواقع إلا ما يقرب من نصف الإجمالي الفعلي. وقد أحرز شئ من التقدم هذا العام. فقد أثر الأخذ بنظام للتأشيرات فيما يتعلق بحاملي جوازات السفر الإيرانية تأثيرا مباشرا على حجم المشاكل القائمة، مما يجعل من الممكن أن تكون أرقام عام ٢٠٠١ أقل من الأرقام التي سجلت في العام الماضي بمقدار النصف. وعلى الرغم من ذلك، فمازال المهاجرون غير الشرعيين يتوافدون بأعداد كبيرة. ففي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١، بلغ عدد الأشخاص الذين لا يعرف مكانهم ٧٥٤ ٦ شخصا (منهم ٨٢٦ ٥ من دولة واحدة على وجه التحديد)، بمن فيهم الأشخاص الذين سمح بدخولهم مرة أخرى من كرواتيا. ويجدر النظر في اتخاذ مبادرات إضافية، منها الأخذ بنظم إضافية للتأشيرات، واستحداث بطاقات للوصول، واعتماد القوانين الداخلية اللازمة.

٢٦ - وقد اتخذت خطوات كبيرة نحو تعزيز التعاون بين قوات الشرطة المختلفة في البوسنة والهرسك، وتعزيزه على الصعيد الإقليمي. ففي آذار/مارس ٢٠٠١، قامت جميع

منظمات الشرطة المحلية (دائرة الحدود الحكومية ووزارتا الداخلية في جمهورية صربسكا والاتحاد ووزارات داخلية المقاطعات ودوائر الشرطة في مقاطعة برتشكو)، تحت رعاية الاجتماع الاستشاري الوزاري الذي ترأسه البعثة والمعني بقضايا الشرطة، بتوقيع ترتيب تعاوني لإنفاذ القانون يقضي بإنشاء أكاديمية لشرطة الحدود في سوهودول، خارج سراييفو. وقد بدأت العمليات الآن في سوهودول (انظر أيضا الفقرة ٤٠).

٢٧ - وتمشيا مع الأهداف الواردة في جدول العمل الثالث من ميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، عقدت البعثة، عن طريق الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بقضايا الشرطة، ترتيبا تعاونيا إقليميا لإنفاذ القانون بغرض مكافحة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة يقضي بعقد اجتماعات منتظمة بين لجنة من وزراء الداخلية وفرقة عمل إقليمية. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، وقعت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا وكيانا البوسنة والهرسك ومدير دائرة الحدود الحكومية وثيقة تضفي الصبغة الرسمية على هذا الترتيب. وقد أبدت هنغاريا اهتماما بالانضمام إلى هذا الترتيب. كما طلبت وزارة داخلية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضاً إلى البعثة أن تقوم بتيسير استخدام الوزارة لمركز التدريب التابع للدائرة لخدمة دائرة الحدود الجديدة الخاصة بها المنتظر إنشاؤها. وفي شهر حزيران/يونيه ستفتتح في سراييفو المكاتب التابعة للمكتب المركزي الوطني للإنتربول في البوسنة والهرسك. وسوف يعزز هذا المرفق الحديث بصورة كبيرة من القدرة المحلية على مكافحة الجريمة الدولية.

٢٨ - وترمي هذه الترتيبات إلى المساعدة في تنسيق مكافحة الاتجار عبر الحدود والجريمة المنظمة. وقد تمكنت البعثة، عن طريق العمل من خلال فرقة العمل المشتركة بين الكيانين التابعة لها، من زيادة تواتر الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة للعثور على ضحايا الاتجار، من قبيل "عملية ماكرو" التي تم الاضطلاع بها في آذار/مارس ٢٠٠١، والتي قام في إطارها ما يزيد على ٥٣٠ من ضباط الشرطة بحملة على ٣٩ ماخورا وحانة في جميع أنحاء البلد. وقد أُحرزت عملية ماكرو وغيرها من العمليات التي جرت في عام ٢٠٠١ نجاحا في العثور على ٧٨ من ضحايا الاتجار في البشر. وقد أعيد هؤلاء الضحايا إلى أوطانهم بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة. وتعزف السلطات المحلية بصفة عامة عن تقديم أصحاب الحانات والمتجرين للمحاكمة. ولم يحرز أي نجاح حتى الآن فيما يتعلق بمحاكمة أي من هذه الحالات في أي مكان في البوسنة والهرسك.

الشرطة وتوعية الجماهير

٢٩ - مازالت حملة توعية الجماهير بحقوق والتزامات الشرطة والمواطنين جارية وسوف تستمر طوال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتساعد الحملة التي تحمل شعار "شرطتكم في خدمتكم"، التي بدأت على الصعيد الوطني في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١، على زيادة الوعي العام بالمبادئ الأساسية لممارسة أعمال الشرطة على نحو ديمقراطي، من قبيل الحماية والمساءلة وعدم التمييز، وتركز على المجالات التي تشهد أكثر الاتصالات مع الجمهور تواترا، بما في ذلك حالات المرور والعنف المنزلي والعودة والاعتقال. وقد شجعت كل منظمة من منظمات الشرطة على أن تقوم بوضع برنامج العلاقات العامة الخاص بها. وتقيم غالبية مراكز الشرطة المحلية الآن أياما مفتوحة يسمح فيها للجمهور، ولاسيما أطفال المدارس، بزيارة مراكز الشرطة والقيام بجولات فيها بصحبة ضباط الشرطة. وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠١، تم البدء في حملة أخرى لتوظيف أفراد

من أعراق متعددة في الشرطة، وكان الهدف منها في هذه المرة هو زيادة نسبة المتقدمات لأكاديميات الشرطة.

المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٣٠ - يعمل أفراد وحدة شرطة البوسنة والهرسك مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بصورة متميزة. ومن الجدير بالإشارة أن البعثة كان لها دور في تطوير قدرة قوات الشرطة على حفظ السلام. وقد أنشأت مؤخرا وزارة خارجية البوسنة والهرسك فريقا عاملا لمواصلة تطوير القدرة المحلية على التعامل مع جميع أشكال الدعم التشغيلي والإداري المقدم إلى الوحدات الوطنية التابعة للبلد المشاركة في بعثات حفظ السلام.

٣١ - ويجري الآن إيفاد تسعة من المراقبين العسكريين من البوسنة والهرسك إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وستشترك بولندا والنمسا في تدريب هؤلاء المراقبين العسكريين، كما ستوفر لهم وحدة التدريب التابعة لإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التدريب داخل البلد. ومازالت المناقشة متوقفة فيما يتعلق بإمكانية تشكيل وحدة مركّبة للنقل الخفيف على شكل سرية متعددة الأعراق تتبع إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، الأمر الذي يعزى أساسا إلى الاعتراضات الموجهة من جانب جمهورية صربسكا على الصعيد العسكري. وعلى الرغم من ذلك، فإن البعثة تعكف، بالتعاون مع قوة تحقيق الاستقرار، على تحديد مرافق يمكن أن توفر التدريب داخل البلد لهذه الوحدة.

ثالثا - الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٣٢ - وفقا لنتائج عملية لإعادة التسجيل ساندتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واضطلع بها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في نهاية عام ٢٠٠٠، سجل ما مجموعه ٢٥٢ ٥١٨ شخص أسماءهم وتقدموا بطلبات للحصول على وضع الأشخاص المشردين في البوسنة والهرسك. ومن مجموع هؤلاء، تقدم ٧٣٢ ٢٣١ بطلباتهم في جمهورية صربسكا، و ٣٧٥ ٢٦٣ في الاتحاد، و ١٤٥ ٢٣ في منطقة تشكو. وتشير هذه الأرقام، عند مقارنتها بأعداد المشردين في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٦ (حينما بلغ عدد الذين تم تسجيلهم ٠٠٠ ٨٤٥) إلى أن تقدما كبيرا قد أُحرز فيما يتعلق بالعائدين، ولا سيما في الأشهر الأخيرة.

٣٣ - وتشهد عودة المشردين واللاجئين المستمرة وبأعداد كبيرة على تحسن الأوضاع الأمنية وانحسار المقاومة السياسية. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٩٦ ٢٢ عائدا من الأقليات خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١، مما يمثل زيادة تكاد تبلغ ١٠٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٠. ويشكل البت في ٢٥ في المائة من قضايا ادعاء الملكية البالغ عددها ٣٣٣ ٢٥٤ قضية واتخاذ القرارات فيما يتعلق بنحو ٥٠ في المائة منها علامة مبهمة على طريق تنفيذ قوانين الملكية. بيد أنه، مع استمرار إعادة امتلاك منازل ما قبل الحرب والعودة إليها، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن كثيرا من الأوضاع الضرورية للمحافظة على هذه الأعداد من العائدين لم تتوافر بعد، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتعليم، وفرص العمل، وتوافر الخدمات الاجتماعية، وممارسة الشعائر الدينية بحرية.

٣٤ - وتظل عملية رصد الشرطة المحلية في أدائها لأعمالها أثناء إجلاء الأشخاص الذين يحتلون المنازل بصورة غير قانونية، واتخاذ التدابير التي تحول دون قيام هؤلاء الأشخاص المستائين بنهب الممتلكات التي يخلونها مساهمات مهمة تقدمها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لعملية العودة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلغ أي عمليات

لإخلاء المنازل نتيجة لعدم أداء الشرطة المحلية لعملها، كما أن أداء الشرطة أثناء عمليات الإخلاء هذه كان جيدا نسبيا.

٣٥ - ويوفر مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي جرى إنشاؤه مؤخرا والذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي، التنسيق والرقابة اللازمين لجميع أنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك. بيد أن هناك حاجة ملحة لزيادة الدعم من جانب الجهات المانحة حتى يمكن للمركز أن يستمر في العمل خلال موسم إزالة الألغام الحالي. وستكفل التبرعات التي تعهدت مؤخرا السويد وكندا والولايات المتحدة بتقديمها للصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يوفر التمويل للمركز استمرار العمليات حتى شهر آب/أغسطس، ولكن هناك حاجة ماسة للموارد حتى نهاية العام. والقصد على الأجل الطويل هو الإسراع بنقل المسؤولية المالية للسلطات في البوسنة والهرسك، ولكن سيظل دعم الجهات المانحة حاسما في غضون ذلك.

٣٦ - وأعدت وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في البوسنة والهرسك، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبمساهمات من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، دراسة قطرية مشتركة توجز التحديات المتعلقة بالإنعاش والتنمية التي تواجه البلاد. وتشكل الدراسة الأساس للمناقشات الداخلية حول إيجاد سبل أنجع لضمان مساهمة الوكالات المعنية بصورة مؤثرة، ولتعزيز الحوار مع النظراء الوطنيين والدوليين حول تحديات التنمية والحاجة إلى استراتيجية وطنية أشمل لها.

٣٧ - وأكملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عملها المتعلق بتنسيق مقررات الأدب في المدارس لضمان إمكانية إطلاع جميع الأطفال على تراثهم الأدبي المشترك. وفي مجال التراث الثقافي، ستبدأ منظمة اليونسكو قريبا في ترميم "الجسر المعوج" والمنشآت التاريخية الأخرى في موستار كما ستعقد دورة تدريبية عن ترميم الأحجار الأثرية. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، وعقب المظاهرات العنيفة التي صحبت وضع حجر الأساس لمسجدين في بانيا لوكا وتريبنيلي، كتب الأعضاء الثلاثة في الجهاز الرئاسي للبوسنة والهرسك للممثل الخاص للأمين العام مطالبين بمشاركة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة اليونسكو، في الحوار والتعاون بين الطوائف الدينية فيما يتعلق بإعادة إعمار المواقع الدينية، والتاريخية، والثقافية.

٣٨ - وأُعيد تشكيل المجموعة المواضيعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تضم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة اليونسكو، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويجري الآن تشكيل أفرقة عاملة وأفرقة فنية بالتعاون مع السلطات المحلية ومنسقي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الكيانين اللذين تم تعيينهم في الآونة الأخيرة. وكجزء من مبادرة صحة وتنمية الشباب، دعمت منظمة اليونيسيف عمل المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال منع انتشار الإيدز، التي تغطي نحو ١٠٠ ٠٠٠ طفل. وستشمل خطة عمل تقوم منظمة اليونيسيف بإعدادها المشاركة النشطة لشبكات الشباب في البوسنة والهرسك. ووفرت منظمة اليونيسيف أيضا الدعم لوزراة حقوق الإنسان بغية تمكينها من إكمال التقرير الأولي الذي تقدمه البوسنة والهرسك إلى لجنة حقوق الطفل، وهي من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وموكل إليها مسؤولية رصد اتفاقية حقوق الطفل، ويعد هذا أول تقرير تقدمه حكومة البوسنة والهرسك استجابة للمعاهدات الدولية في مجال

حقوق الإنسان. واستعدادا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ توصلت منظمة اليونيسيف إلى اتفاق مع حكومتي الكيانين توضع بموجبه خطة عمل حكومية للأطفال خلال العقد القادم.

٣٩ - واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توفير المساهمات لتدريب مراقبي قوة الشرطة الدولية في مجال حقوق الإنسان على الرغم من أن التدريب ذاته يتم حاليا في الموقع. وتواصل المفوضية عملية الاتصال مع إدارة حقوق الإنسان وفريق العمل المشترك للبعثة، لا سيما في ما يتعلق بالاتجار في الأشخاص والعنف الأسري.

رابعا - الصناديق الاستئمانية

٤٠ - حصل الصندوق الاستئماني لإصلاح مرافق الخدمات العامة الأساسية في سراييفو، الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤، على مساهمات بلغت ٢٠,٨ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الدخل العائد من الفوائد الذي يبلغ ٣,١ مليون دولار لتمويل المشروعات. ومن إجمالي الدخل الذي بلغ ٢٣,٩ مليون دولار، تم تنفيذ مشروعات قاربت تكلفتها ٢٢,٥ مليون دولار في مجالات الطاقة، والمياه، والمرافق الصحية، والاتصالات، والنقل العام، والصحة، والتعليم، أو تم اعتمادها للتنفيذ مما ترك رصيدا يصل إلى ١,٤ مليون دولار. وتشمل المشروعات التي أجيزت أخيرا مشروعات موجهة للمناطق الواقعة خارج سراييفو التي عانت من الدمار الشديد ولا سيما ترميم البنيات الأساسية التي دمرتها الحرب، مثل المدارس، والمستشفيات، والطرق، ومرافق توليد الكهرباء وإضاءة الطرق، وأنظمة الإمداد بالمياه، والمجاري وذلك بنهاية عام ٢٠٠٠. ويقدر إجمالي تكاليف هذه المشروعات بنحو ٢,٨ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، حصلت سريبرينيتسا، وهي منطقة تحظى، من وجهة نظر المجتمع الدولي، بالأولوية فيما يتعلق بإعادة الإعمار والإحياء من خلال خطة عمل وضعت لهذا الغرض، على أكبر مبلغ تم تخصيصه وهو ١,٦ مليون دولار. وتوجه الأموال لترميم المدارس، والمستشفيات، والطرق، وشبكات الكهرباء، ومعدات إضاءة الطرق. ويدعم أيضا الصندوق الاستئماني للشرطة عملية التشييد التي بدأت مؤخرا لواحد من مركزي الشرطة النموذجيين في سريبرينيتسا. وعلاوة على ذلك، يجري الآن تشييد أكاديمية شرطة الحدود في سهودول كما بدأت الدراسة بالفعل في أحد أجزاء المبنى (انظر أيضا الفقرة ٢٦).

٤١ - ويتوفر حاليا للصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك رصيد يبلغ حوالي مليون دولار، وهذا يكفي فقط لتوفير الحد الأدنى من المعدات الأساسية لقليل من مراكز الشرطة ودائرة الحدود الحكومية، هذا رغم المساهمات التي قدمتها مؤخرا حكومات الولايات المتحدة (١,٩ مليون دولار)، وهولندا (مليون دولار)، وإيطاليا (١٥٥ ٠٠٠ دولار) التي استخدمت لتلبية الاحتياجات الملحة لدائرة الحدود الحكومية. ولإكمال بعض العناصر الهامة في برنامج الشرطة التابع لقوة الشرطة الدولية وبرنامج مساعدة الشرطة المحلي، ولا سيما تقوية دائرة الحدود الحكومية، يقدر حجم المساهمات المطلوبة بنحو ٤٧ مليون دولار. وفي محاولة للتصدي لهذا النقص في التمويل، ينشط ممثلو بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في اجتذاب المساهمات. ويشعر ممثلي الخاص بقلق بالغ لعدم توافر التمويل إذ أن ذلك سيؤثر على مجالات هامة في عمل البعثة، وسوف يحول دون تحقيقها لأهدافها بنهاية عام ٢٠٠٢.

خامسا – الجوانب المالية

٤٢ – في تقريري عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (A/55/752) المعروض حاليا على الجمعية العامة، تصل ميزانية تسيير البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، إلى ١٤٣,٥ مليون دولار. وقد اقترحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المتصل بهذا الموضوع (A/55/874/Add.5) تخصيص مبلغ قدره ١٤٠ مليون دولار. وبناء على ذلك، ستنحصر تكلفة تمديد البعثة في ذلك المبلغ، إذا مدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٥٣ أدناه.

٤٣ – وحتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٦٩,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المتبقية لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ ذاته ٢ ٤١٥ مليون دولار.

سادسا – الملاحظات

٤٤ – تعتبر البوسنة والهرسك حالة تجريبية بالغة الأهمية في منطقة تمزقها الحروب ويعتمد تحقيق الاستقرار والانتعاش فيها على إيجاد حل للتحديات المتمثلة في المصالحة العرقية وبناء المؤسسات الديمقراطية وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاحه وكفالة تمتع جميع المواطنين بكامل حقوق الإنسان. وإذا فشل تحقيق السلام هنا، بعد قرابة ست سنوات من الجهود الدولية المكثفة، فسيكون لذلك عواقب وخيمة بل وخطيرة على المنطقة بأسرها وربما في مناطق أخرى. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يقلل تصميمه أو التزامه نحو البوسنة والهرسك، إذ أن ذلك قد يؤدي إلى نتائج لا تحصى على سكان المنطقة وعلى السلم والامن الدوليين.

٤٥ – ومن الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة برمتها اعتقاد البعض أن حدود الدولة والمؤسسات الديمقراطية يمكن تغييرها، بل إنها ستتغير، إذا تم تسخير القدر الكافي من المعوقات ومن العنف لإضعاف تصميم المجتمع الدولي. بيد أن دعاة التقسيم ينبغي أن يدركوا أن العالم يتوجه نحو إنشاء مساحات اقتصادية وسياسية أوسع لا أضيق تُكفل فيها حقوق المواطنين والمجموعات وتتم حمايتها من خلال المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، لا بالتطهير العرقي أو التهميش أو بإنشاء شبه دول لا تتوفر لها مقومات الاستمرار. وما الطائفية والانفصال بالسبيل المفضي إلى مستقبل أفضل، بل التعاون والحلول الوسط.

٤٦ – وقد بدأت التغييرات السياسية التي طرأت في الآونة الأخيرة تحدث تأثيرا إيجابيا. فقد تعهدت كل من الحكومات الجديدة في البوسنة والهرسك وفي جمهورية كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتزامات نحو إقامة علاقات ثنائية وإقليمية بناءة قائمة على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية وشرعت في تنفيذ هذه الالتزامات. وينبغي الترحيب بهذه التطورات وتشجيعها بوصفها إسهاما أساسيا في تحقيق استقرار المنطقة وإنعاشها. بيد أنه لا بد من اتخاذ تدابير أخرى من بينها الإقلاع عن تقديم الدعم السياسي وغير السياسي للمجموعات المتطرفة قوميا واتخاذ تدابير مشددة لمكافحة التهريب عبر الحدود والجريمة المنظمة وغسل الأموال. ويعد الترتيب الثلاثي لمحاربة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، الذي توصلت إليه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وإنشاء مكتب للإنتربول من الخطوات الإيجابية في هذا الصدد.

٤٧ – ومع أن نيران التعصب القومي قد لا تخمد تماما في البوسنة والهرسك، فإن لدى فرادى السكان رغبة أساسية لا جدال فيها في إقامة مستقبل أفضل داخل أوروبا. وفي

الأشهر الأخيرة المنصرمة، شكلت المحاولات الرامية إلى إقامة "حكم ذاتي" كرواتي في بعض أجزاء الهرسك، دون الاكتراث لرغبات أغلبية المواطنين ولوجود جماعات كرواتية كبيرة لها آراء سياسية مختلفة في هذه المنطقة وفي أجزاء أخرى من البلد، عوائق حالت، بصورة عنيفة في بعض الأحيان، دون إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الغاية. وعلى سكان البوسنة والهرسك أن يعكفوا مجتمعين على بناء مجتمعهم وأن يتجنبوا تكرار المأساة التي وقعت في الماضي باتباع الزعماء القوميين المتطرفين مرة أخرى في طريق أوضحت التجربة أنه طريق مسدود.

٤٨ - ولا مراء في أن الحقوق السياسية والقانونية والثقافية المشروعة لجميع المواطنين ينبغي أن تكفل. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقات دايتون لم تنه الحرب فحسب بل وضعت أيضا إطارا أساسيا لحل الصراعات بالوسائل السلمية والديمقراطية. ومن دواعي الأسف أن قرارات المحكمة الدستورية بشأن المساواة بين المواطنين في جميع أرجاء البوسنة والهرسك لم تنفذ بعد وأن التوصل إلى اتفاق بشأن قانون دائم للانتخابات لم يتحقق. ويشكل إحراز تقدم في هذين المجالين خطوة أساسية صوب التوصل إلى توافق في الآراء السياسية على الصعيد الوطني والانضمام إلى المؤسسات الأوروبية. وأحث جميع الأطراف المعنية على أن تساعد في الإسراع بهذه العمليات الحيوية.

٤٩ - ورغم الصعوبات التي تكتنف البيئة السياسية، تواصل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إحراز تقدم ملموس في تنفيذ مهمتها المتمثلة في مساعدة الأطراف على إرساء أسس أجهزة لإعمال القوانين تكون فعالة وديمقراطية ومتعددة الأعراق وقابلة للاستمرار. وقد نجحت التدابير القوية الفعالة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تقليص التأثير السلبي "للحكم الذاتي" الكرواتي على هياكل الشرطة. ويجري حصر ومعالجة الحالات الفردية لسوء السلوك أو غيره من أشكال الأداء غير المرضي من جانب الشرطة. وفي بعض المجالات، مثل إنشاء دائرة الحدود الحكومية وتطوير التعاون المحلي والخارجي في مجال الشرطة، كان التقدم المحرز بالغ السرعة. أما في مجالات أخرى، من ضمنها التحقق من استيفاء أفراد الشرطة الشروط المطلوبة، وتعيين أفراد من الأقليات وشرطة المحاكم، فإن التقدم المحرز يتم بالتدريج من خلال مشروعات تستدعي توفير قدر كبير من الموارد. بيد أن هناك بعض المجالات الرئيسية التي لا تزال البعثة تواجه فيها عوائق سياسية خطيرة مثل مشروع مفوض الشرطة.

٥٠ - ويعرقل استمرار وجود المتهمين بارتكاب جرائم حرب في البوسنة والهرسك سرعة تحقيق السلام؛ إذ أنه يقوض بسط حكم القانون ويعوق تحقيق المصالحة بين المجموعات العرقية ويمنع أسر الضحايا من أن تضمد جراحها النفسية ويضع العراقيل أمام مستقبل البلد السياسي. وما دام مجرمو الحرب لا يخضعون للقانون، فإن المواطنين لن يثقوا في الحياد السياسي للشرطة المحلية وللهيئة القضائية وفي تمتعهما بالصفات المهنية اللازمة. وأدعو سلطات البوسنة والهرسك والدول المجاورة وجميع الجهات الأخرى المعنية إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن تحظى قوة تحقيق الاستقرار بدعم قوي لإلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

٥١ - وأرحب بالتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي للشروع في مساعدة سكان سريبرينيتسا على طي صفحة ماضيهم المأساوي ولتمكين المشردين من الصرب الذين يعيشون هناك من العودة إلى ديارهم. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بدور حافز في إعداد خطة عمل سريبرينيتسا، وهي خطة شاملة لمعالجة مشاكل المنطقة الكثيرة. وتشكل موافقة المانحين على دفع مبلغ قدره ١,٦ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسراييفو

لمشروعات البنية الأساسية اللازمة في سريبرينيتسا مساهمة ملموسة في تطوير المنطقة. وأشيد أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الممثل السامي بإنشاء مقبرة دائمة لدفن ضحايا مجزرة عام ١٩٩٥. وستكون الاحتياجات المالية لهاتين المبادرتين كبيرة خلال الأشهر المقبلة. وأناشد المجتمع الدولي أن يساهم فيها بسخاء.

٥٢ - ويمثل بسط حكم القانون شرطا أساسيا مسبقا للاستمرار الذاتي للسلام في البوسنة والهرسك. ويشكل دور بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إصلاح قوات الشرطة وإعادة هيكلتها عنصرا رئيسيا في ذلك المسعى. وتواصل البعثة، في حدود ولايتها، إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هدفها المتمثل في إكمال الولاية الأساسية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويعتمد بلوغ هذا الهدف على توفير الموارد المالية اللازمة من المانحين الدوليين لإكمال إنشاء دائرة الحدود الحكومية ومساعدة أفراد الشرطة من الأقليات في إعادة بناء المساكن. وأناشد الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في مشروعات البعثة ذات الأولوية وفي الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك.

٥٣ - وقد أظهرت الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة في البوسنة والهرسك بجلاء أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي، وسيظل يضطلع به، في هذا البلد. وتشكل زيادة فعالية وتلاحم الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة الدولية العاملة في الميدان، لا سيما في الفترة المقبلة التي ستشهد بروز أولويات وتحديات جديدة كثيرة، بما في ذلك في منطقة يوغوسلافيا السابقة الأوسع نطاقا، شرطا مسبقا أساسيا لنجاح مسعانا المشترك. وأرحب بالمشاورات غير الرسمية التي تجرى في الوقت الراهن بشأن السبل الكفيلة بزيادة هذه الفعالية وتعزيز التنسيق والتفاعل بين مختلف الوكالات الدولية على أساس ولاية ومشروعية كل منها. وبالنظر إلى ما أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من تقدم حتى الآن واعتزامها تنفيذ مهامها الرئيسية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أوصي مجلس الأمن بتمديد الولاية الحالية للبعثة بقوام مأذون به يبلغ ١ ٨٥٠ من أفراد الشرطة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

٥٤ - وفي الختام أود أن أعبر عن عرفاني لأفراد البعثة نساء ورجالا لتفانيهم المتواصل في تعزيز السلام في البوسنة والهرسك. وتشكل القيادة المتسمة بالحيوية من قبل ممثلي الخاص، السيد جاك بول كلاين، ومفوض قوة الشرطة الدولية، الجنرال فانسينت كورديروا، قدوة لبعثة الأمم المتحدة المهمة هذه وهي محل تقدير كبير.

المرفق

تشكيل قوة الشرطة الدولية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١

الاتحاد الروسي	٣٠
الأرجنتين	٢٠
الأردن	١٥٩
أسبانيا	٢
إستونيا	١
ألمانيا	١٥٤
إندونيسيا	٢٨
أوكرانيا	٣٧
أيرلندا	٣٤
أيسلندا	٤
إيطاليا	٢١
باكستان	١٣٥
البرتغال	٤٠
بلغاريا	٤٤
بنغلاديش	٢٥
بولندا	٥٠
تايلند	٥
تركيا	٣٠
تونس	٢
الجمهورية التشيكية	٦
الدانمرك	٣٠
رومانيا	١٨
السنغال	١١
السويد	٢٩
سويسرا	١١
شيلي	٦
الصين	٥

غانا	١٣٠
فانواتو	١٠
فرنسا	١٠٤
فنلندا	١١
فيجي	١٥
كندا	١٤
كينيا	٧
ماليزيا	٤٢
مصر	٤٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧٩
النرويج	١٥
النمسا	٣٩
نيبال	١٨
الهند	١٠٢
هنغاريا	١٣
هولندا	٥٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٨
اليونان	١١
المجموع	١ ٧٩٨

Map No. 3946 Rev. 4 UNITED NATIONS
June 2001

Department of Public Information
Cartographic Section